تحالف أراب واتش

عدد خاص

على أرض الواقع

رصد مشاريع البنك الدولي في ٤ دول

مشاركون من المجتمع المحلي في مصر خلال جلسة توعوية حول المشاريع الممولة من البنك الدولي، وآليات التظلّم، وحقوقهم كمستفيدين محتملين.

رصد المجتمع المدني لمشاريع البنك الدولي الزراعية في لبنان والأردن وتونس ومصر

الأدلة · الانخراط · الأثر

استنادًا إلى مشروع «نحو سياسات وممارسات زراعية مستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»

يوليو ٢٠٢٤ – يناير ٢٠٢٦

مارس ٢٠٢٦

في هذا العدد، نستعرض ما كشفته تجارب الرصد في أربع دول: في لبنان، أسهمت جهود المجتمع المدني في تسجيل أكثر من ٣،٠٠٠ مزارع لدى وزارة الزراعة، ما أتاح لهم الوصول إلى خدمات المشروع. وفي الأردن، أظهر تقييم مستقل أجرته منظمات محلية فجوة واضحة بين ما تنص عليه السياسات وما يجري فعلياً أثناء التنفيذ. أما في تونس، فقد بيّنت التجربة أن مؤشرات خلق فرص العمل لم تعكس الصورة الكاملة، إذ ظلّت آليات التظلّم قائمة شكلياً دون أن يكون المستفيدون على دراية بها أو يلجؤوا إليها. وفي مصر، اتجه المجتمع المدني إلى بناء المعرفة المجتمعية حول تمويل البنك الدولي ومشاريعه وأدوات المساءلة المتاحة، بعد تأجيل المشروع.

خلال السنوات الخمس الماضية، التزم البنك الدولي بتقديم قروض بقيمة ٢٢.٣ مليار دولار لقطاع الغذاء والزراعة عالمياً، كما أعلن التزامه بمضاعفة استثماراته في هذا القطاع لتصل إلى ٩ مليارات دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠.

أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيموّل البنك أكثر من ١٣٩ مشروعاً بقيمة تتجاوز ٢٧ مليار دولار، وتُعدّ الزراعة من بين القطاعات ذات الأولوية.

وأمام استثمارات بهذا الحجم، لا يقتصر السؤال على من يموّل وماذا، بل يمتد إلى كيفية إدارة هذه المشاريع وتنفيذها على أرض الواقع. فالمعايير البيئية والاجتماعية منصوص عليها في وثائق المشاريع، وخطط إشراك أصحاب المصلحة معتمدة رسمياً، وآليات التظلّم قائمة.

لكن السؤال يبقى: *هل تُطبَّق هذه الالتزامات فعلياً؟ ومن يتابع التنفيذ ويتحقق من ذلك؟*

بين يوليو ٢٠٢٤ ويناير ٢٠٢٦، عمل تحالف أراب واتش، بالتعاون مع إحدى عشرة منظمة عضو في لبنان والأردن وتونس ومصر، على رصد برامج زراعية يمولها البنك الدولي. ولم يكن هذا الرصد مجرد متابعة من الخارج، بل جهدٌ منهجي قائم على الأدلة، استخدم الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي نفسه كأداة للتحليل.

من الدول الأربع

تكشف تجارب الدول الأربع ما يمكن أن يحققه رصد المجتمع المدني، كما تسلط الضوء على الحواجز الهيكلية التي لا تزال تعيق هذا العمل.

مصر

تعزيز الوعي المجتمعي بتمويل البنك الدولي وأدوات المساءلة

منسّقة البرامج في تحالف أراب ووتش تشرح كيفية تمويل البنك الدولي للمشاريع في مصر، وأدوات المساءلة المتاحة للمجتمعات المتأثرة.

في مصر، أخذ العمل مساراً مختلفاً. فقد حدّد تحالف أراب واتش وشركاؤه المصريون مشروعاً زراعياً للبنك الدولي لرصده، غير أن المشروع تأجّل وأُزيل من موقع البنك الإلكتروني. وفي ظل القيود المفروضة على العمل المدني، كان من السهل أن تتوقف جهود الرصد عند هذا الحد.

لكن الشركاء اختاروا التحوّل نحو بناء القدرات بدلاً من التوقف. فنظّموا ورش عمل تشاورية مع منظمات مجتمع مدني ونقابات مهنية ومجموعات مزارعين في القاهرة والجيزة والفيوم وبني سويف. وأنتجوا أربعة فيديوهات توعوية تشرح آليات تمويل البنك الدولي للمشاريع وأنظمة المساءلة وقنوات التظلم المتاحة، تضمّنت مقابلات مع مزارعين ونقابيين وعاملين في

الريف. كما أعدّوا ورقتين تحليليتين: الأولى ترصد عقوداً من التمويل الزراعي للبنك الدولي في مصر، والثانية تبحث في تقاطع إصلاحات الحوكمة المدعومة من البنك مع التشريعات المحلية وسياسات التقشف.

٤

فيديوهات توعوية تشرح نموذج تمويل البنك الدولي وأنظمة المساءلة وآليات التظلّم

الشركاء: الجمعية المصرية للحقوق الجماعية · شمسية · منصة العدالة الاجتماعية

لبنان 🇱🇧

فتح الأبواب المؤسسية لحوكمة القطاع الزراعي

جلسة توعوية في لبنان حول المشاريع الممولة من البنك الدولي، وآليات التظلّم، وحقوق المستفيدين المحتملين.

مشروع تحول الزراعة والأغذية الخضراء للانتعاش الاقتصادي (GATE) في لبنان هو أحد أبرز مشاريع البنك الدولي في قطاع الأغذية الزراعية، أُقرّ في خضم أزمة اقتصادية حادة وتتولى تنفيذه مؤسسات حكومية فقدت الثقة العامة. أعدّ شركاء التحالف في لبنان سبع أوراق تحليلية وموقفية ووجّهوها إلى كل مؤسسة معنية: مجلس النواب، البنك الدولي، وزارة الزراعة، مجلس الإنماء والإعمار، وزارة البيئة، المشروع الأخضر، ومديرية التعاونيات. وقبل إقرار اتفاقية القرض، تقدّموا بورقة

نقاش رسمية إلى الهيئة العامة لمجلس النواب. كما عقدوا اجتماعاً مباشراً مع مكتب البنك الدولي في لبنان، وتلقّوا ردوداً مكتوبة توضّح قنوات التظلم والمسؤوليات المؤسسية. وتقدّموا بطلب رسمي للاطلاع على دليل عمليات المشروع، إلا أن الطلب رُفض — مما كشف عن قصور واضح في الشفافية.

في المقابل، كشفت ١٥ جلسة توعية مجتمعية نُظّمت في مختلف المناطق اللبنانية أن غالبية المزارعين غير مسجّلين لدى وزارة الزراعة — ما يعني عملياً أنهم محرومون من الوصول إلى منافع المشروع. وقد ساهمت هذه الجلسات في تغيير ذلك بشكل ملموس.

٣،٠٠٠+

مزارع سجلوا في وزارة الزراعة بعد جلسات توعية منظمات المجتمع المدني. في قرية واحدة، ارتفع التسجيل من ٢ إلى ٤٥.

الشركاء: الحركة البيئية اللبنانية، جمعية الأرض لبنان، الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركيًا

بين السياسات والتنفيذ: رصد برنامج ARDI في الأردن

زيارة ميدانية إلى موقع من مواقع برنامج *ARDI* في الأردن لتقييم تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية.

يُعدّ برنامج المرونة الزراعية وتطوير سلاسل القيمة والابتكار (ARDI) في الأردن من أبرز البرامج الزراعية المدعومة من البنك الدولي في المنطقة. ويُموَّل البرنامج من خلال مزيج من تمويل المشاريع الاستثمارية (IPF) وبرنامج التمويل مقابل النتائج (PforR)، الذي يربط صرف التمويل بتحقيق مؤشرات أداء محددة.

وفي إطار جهود الرصد، أعدّ شركاء التحالف في الأردن تقييماً مستقلاً لمنتصف مدة التنفيذ، استند إلى مراجعة وثائق المشروع، وزيارات ميدانية لعدد من مواقع التنفيذ — بما في ذلك مشاتل الأشجار — إضافة إلى مقابلات نوعية مع مسؤولين حكوميين ومشاورات مع مستفيدين من البرنامج.

أظهر التقييم توافقاً واضحاً بين أهداف البرنامج والسياسة الزراعية الوطنية على المستوى المركزي. إلا أنه كشف في المقابل عن تفاوت ملحوظ في مستوى الوعي والتطبيق لدى الجهات التنفيذية على المستوى المحلي، لا سيما في ما يتعلق بالمعايير

البيئية والاجتماعية. فعلى الرغم من وجود هذه المتطلبات ضمن وثائق المشروع، تباين تطبيقها بين مواقع التنفيذ، كما ظل استخدام آليات التظلّم محدوداً.

وبالتوازي مع عملية التقييم، نظّم الشركاء ثلاث جلسات توعية مجتمعية في مناطق مستهدفة، إضافة إلى حملة تواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما عُقدت جلسة حوار سياساتي مع لجنة البيئة والتغيّر المناخي في مجلس النواب الأردني.

وكان من أبرز ما كشفته هذه الجلسة أن عدداً من أعضاء البرلمان لم تكن لديهم معرفة تُذكر بالبرامج الزراعية التي يمولها البنك الدولي في الأردن.

٦ برلمانيين

حضروا جلسة سياساتية نظمتها منظمات المجتمع المدني — دون أي معرفة مسبقة تقريبًا ببرامج البنك الدولي الزراعية في الأردن.

الشركاء: مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية · الحياة راصد · جمعية دبين

تونس 🇹🇳

قراءة ما وراء مؤشرات خلق فرص العمل

يهدف برنامج **التوظيف في السلاسل الريفية والزراعية (TRACE)** في تونس إلى دعم خلق فرص العمل وتعزيز ريادة الأعمال في ثلاث محافظات ريفية هي جندوبة والقيروان وقابس. وبحسب المؤشرات الكمية المعلنة، كان البرنامج يسير نحو تحقيق أهدافه.

غير أن شركاء التحالف في تونس أجروا **تقييماً مستقلاً** اعتمد منهجية مختلطة جمعت بين مراجعة وثائق البرنامج، ومقابلات مع المسؤولين المعنيين بتنفيذه، واستطلاعات ميدانية مع المستفيدين، وذلك بهدف مقارنة نتائج البرنامج المعلنة بتجربة تنفيذه على أرض الواقع.

وأظهرت نتائج التقييم صورة أكثر تعقيداً مما تعكسه المؤشرات الرقمية. فعلى الرغم من التزام البرنامج بإجراءات تنفيذ واضحة، أدى الاعتماد الكبير على المنصات الرقمية إلى الحدّ من قدرة بعض المستفيدين المحتملين على الوصول إلى البرنامج.

كما بيّن التقييم أن **المعايير البيئية والاجتماعية** مدرجة رسمياً ضمن وثائق البرنامج، إلا أن كثيراً من المستفيدين لم يكونوا على دراية بالتزاماتهم البيئية أو بمعايير الصحة والسلامة المهنية المرتبطة بالمشاريع المدعومة. والأبرز من ذلك أن **آليات**

التظلّم كانت قائمة ضمن إطار البرنامج، غير أن محدودية الوعي بها بين المستفيدين جعلت استخدامها في الممارسة العملية نادراً للغاية.

فجوة في استخدام آليات التظلّم

كانت قنوات التظلّم الرسمية متاحة ضمن تصميم البرنامج، إلا أن ضعف التعريف بها بين المستفيدين حدّ من استخدامها، ما جعلها تؤدي دوراً محدوداً في المساءلة الفعلية.

الشركاء: *Onshor* · الجمعية التونسية لقانون التنمية *(ATDD)*

عبر أربع دول: أنماط مشتركة

المسار المشترك. مرّ العمل في كل دولة بمراحل متشابهة: بناء قاعدة من الأدلة، ثم الانخراط مع الجهات المعنية، فإطلاق حوار منظّم مع أصحاب المصلحة، والسعي في النهاية إلى التأثير في السياسات. وتنوّعت الأدوات بحسب السياق — أوراق موقفية في لبنان، تقييمات مستقلة في الأردن وتونس، وفيديوهات توعوية وأبحاث تحليلية في مصر — لكن النهج العام ظلّ متسقاً.

الحواجز المشتركة. كان الوصول إلى المعلومات محدوداً في مختلف الحالات. كما اتسمت آليات إشراك أصحاب المصلحة بطابع إجرائي أكثر من كونها مشاركة فعلية. أما آليات التظلّم، فعلى الرغم من وجودها ضمن تصميم البرامج، فقد ظلّ استخدامها محدوداً. كذلك كانت المعايير البيئية والاجتماعية حاضرة في وثائق المشاريع، لكن تطبيقها على مستوى التنفيذ تفاوت بشكل ملحوظ. وهذه ليست ملاحظات خاصة ببلد بعينه، بل أنماط متكررة في تنفيذ البرامج الزراعية الممولة من مؤسسات التمويل الدولية في المنطقة.

القيمة المضافة الإقليمية. أتاح التبادل عبر البلدان ضمن شبكة تحالف أراب ووتش للمنظمات المشاركة أن تضع تجاربها في سياق أوسع، وأن تقارن مناهج العمل فيما بينها، وأن ترصد أنماطاً ما كان من الممكن أن تظهر من خلال تجربة بلد واحد فقط.

أبرز نتائج هذا العمل

٢
تقريران لتقييم البرامج في الأردن وتونس

٤
فيديوهات توعوية حول تمويل مشاريع مؤسسات التمويل الدولية وآليات المساءلة

١١
منظمة عضو في تحالف أراب واتش طوّرت مهاراتها في رصد مشاريع التنمية

٧
أوراق موقفية وتحليلية وُجّهت إلى مؤسسات رسمية في لبنان

٢
ورقتان تحليليتان حول دور البنك الدولي في مصر

١٨
جلسة توعية مجتمعية في ثلاث دول

ما الذي ينبغي أن يتغيّر

أثبتت هذه المبادرة أن الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي يصبح أكثر فعالية حين ترافقه مشاركة مجتمعية نشطة ورقابة مستمرة من المجتمع المدني. فبدون رقابة مستقلة، تبقى المعايير البيئية والاجتماعية وآليات المساءلة مجرد متطلبات شكلية بدلاً من أن تكون حمايات حقيقية.

ويدعو تحالف أراب واتش وأعضاؤه إلى تعزيز الطابع المؤسسي للعلاقة بين البنك الدولي والمجتمع المدني، من خلال عقد اجتماعات موضوعية منتظمة في كل دولة، وإصدار تقارير دورية عن مشاركة أصحاب المصلحة تنشرها المكاتب القُطرية للبنك. كما ينبغي ترجمة جميع وثائق المشاريع إلى اللغات المحلية. والأهم من ذلك، أن ينتقل دور المجتمع المدني من التشاور المتقطع إلى مشاركة منهجية ومستمرة في متابعة تنفيذ المشاريع. فبرامج البنك الدولي الزراعية في المنطقة العربية مستمرة ومتجددة.أما القدرات والشبكات والمنهجيات التي ساهم هذا المشروع في بنائها، فلا ترتبط بهذا المشروع وحده، بل تشكّل أساساً مستداماً لتعزيز الانخراط والمساءلة في البرامج المقبلة.